الفصل الخامس

المشكلة الاقتصادية وعلاجها في الإسلام

ويشمل المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية وعناصرها.

المبحث الثاني: أقسام المشكلة الاقتصادية وطرق حلها في النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

المبحث الثالث: علاج المشكلة الاقتصادية في الإسلام.

الفصل الخامس

المشكلة الاقتصادية وعلاجها في الإسلام

المبحث الأول

تعريف المشكلة الاقتصادية وعناصرها

المطلب الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية

هي ندرة الموارد المتاحة بالنسبة للحاجات الإنسانية[1].

فالموارد المتاحة للإنسان تقل كثيراً عن الوفاء بحاجاته المتعددة والمتجددة باستمرار، وهذه المشكلة تواجه الفرد والمجتمع على حدٍ سواء، وهذا في نظر الفكر الرأسمالي. أو هي: مشكلة التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقة التوزيع الرائدة[2]. وهذا في نظر الفكر الاشتراكي.

فالخلاف في مبدأ المشكلة الاقتصادية وفي نظم وأساليب معالجتها ناتج عن الخلاف في أصول المذاهب والنظم الاقتصادية.

فالمشكلة الاقتصادية عند علماء الاقتصاد الغربيين، مشكلة عامة، تواجه الأفراد والمجتمعات، وجوهر هذه المشكلة وسببها هو: عجز الموارد المختلفة التي توجد في أي مجتمع، عن إشباع جميع حاجات أفراده الإشباع الأمثل، أي ندرة الموارد وكثرة حاجات البشر وتزايدها تزايداً مستمراً نتيجة نمو السكان والتطور الحضاري.

❁ ❁ ❁

---

(١) النظام الاقتصادي في الإسلام، د. محمد عبد المنعم عفر: ص٢٧، الاقتصاد في ضوء الإسلام، عدنان سعيد أحمد حسنين ص٢٧.

(٢) النظام الاقتصادي في الإسلام، د. محمد عبد المنعم عفر: ص٢٧.

المطلب الثاني: عناصر المشكلة الإقتصادية

للمشكلة الاقتصادية عنصران هما:

أ – الحاجات المتزايدة:

إن حاجات الإنسان الأساسية التي يحتاجها فعلاً يمكن تصنيفها، بل ويمكن حصرها، ولو جارينا الاقتصاديين في تقسيمهم للحاجة إلى حاجة اقتصادية وحاجة غير اقتصادية، وقصرنا بحثنا على الحاجات الاقتصادية، لوجدنا أن تلك الحاجات يمكن إرجاعها من حيث الأصل إلى عدة أنواع لا تتجاوز العشرة، وأهمها: الطعام واللباس والسكن والعلاج والنكاح والانتقال والتعليم.

ونحن نؤمن بأن كل حاجة من تلك الحاجات يمكن أن تتمدد وتتفرع وتتوالد، لكن ذلك لا يعني وجود حدود ومقادير من كل منها، تكفي الإنسان وتجعله يعيش حياة طيبة[1] لكن يجب علينا أن ندرك مسألة على درجة من الأهمية: وهي التفريق بين الحاجات والرغبات، وأنهما ليسا شيئاً واحداً، بل الفرق بينهما شاسعٌ، من حيث المضمون والمدى والنطاق.

– فالحاجة: شيء يحتاجه الإنسان فعلاً، ويتوقف على وجوده حياة الإنسان، حياة لائقة ويترتب على عدمه إما عدم الحياة نفسها أو شدتها وضنكها[2].

– أما الرغبة: فهي شعور نفسي يعتري الإنسان يجعله يطلب أو يشتهي شيئاً ما، وهذا الشيء قد يكون أساسياً للإنسان فتكون الرغبة هنا حاجة، وقد يكون بعيداً عن حياة الإنسان؛ بحيث لا يمثل أي إضافة جدية وحقيقية لمعيشة الإنسان،

---

(١) مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي، د.سعاد صالح ص١٤٠، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الجزء الخامس، المجلد الشرعي الثالث: ص٢٣٧ فما بعد.

(٢) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الجزء الخامس، المجلد الشرعي الثالث: ص٢٤ فما بعد وص٢٩٨.

كما لا يمثل فقده أي حرمان أو شقاء[1].

وسأضرب أمثلة توضح الفرق بين الحاجة والرغبة:

إن الإنسان بحاجة إلى شراب، ويمكن للماء العذب أن يشبع تلك الحاجة إشباعاً كافياً، فإذا رغب الإنسان عن الماء العذب إلى المشروبات الصناعية، فتلك رغبة وليست حاجة. وكذلك الإنسان بحاجة إلى وسيلة انتقال، فإذا تحققت له عن طريق سيارة عامة أو سيارة خاصة فقد زالت الحاجة، فإذا رغب باقتناء السيارات الفارهة الفخمة فتلك مجرد رغبة وليس حاجة، وقس على هذا...

إذاً هناك فرق واضح بين حاجات الإنسان ورغباته، وهذا الفرق لم يكن واضحاً أمام الاقتصاديين، الأمر الذي جعلهم يخلطون بينها بلا تمييز، فتراهم يتحدثون عن حاجات الإنسان من منطق الرغبة وليست الحاجة.

فالمشكلة الاقتصادية لا تقوم على ندرة الموارد وعدم محدودية الحاجات، بل تقوم على سوء الإنتاج والتوزيع والجري وراء الرغبة[2].

وتقسم السلع والخدمات التي تتفق ومصالح الإنسان إلى ثلاث مجموعات:

آ – **الضروريات**: وتشمل كل ما يرتبط بالمحافظة على الحياة واستمرارها، وفي مقدمتها الغذاء والملبس والمسكن.

ب– التحسينيات: تشمل السلع والخدمات التي تساعد في التخفيف من صعوبات الحياة الإنسانية، لذلك تتضمن هذه المجموعة كل ما يؤدي إلى تحسين وسائل المعيشة، وكذلك تطوير إمكانات البحث والمعرفة والتعليم عادة.

---

(١) النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، د. شوقي أحمد دنيا: ص٦٤–٦٥، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، د. عيسى عبده، ص٦١.

(٢) النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، د. شوقي أحمد دنيا، ص٦٦.

ج- **الكماليات**: وتتضمن كل ما يؤدي إلى زيادة متعة العيش، كالترفيه والسياحة وغيرهما[1].

٢- الموارد النادرة:

ففي مقابل الحاجات المتعددة والمتجددة، فإن وسائل إشباع هذه الحاجات وهي السلع تتوقف على إنتاجها، الذي يتوفر بدوره على توفر الموارد الاقتصادية المناسبة لهذه السلع والخدمات، وتتضمن هذه الموارد بصفة عامة بأنها محدودة أو نادرة نسبياً في مقابل الحاجات الإنسانية.

فهذه الموارد تتصف بخاصتين هما[2]:

آ - **الندرة**: وهي نسبية، لكون الموارد لا تكفي لإنتاج ما يحتاجه الإنسان من السلع والخدمات اللازمة لإشباع كافة احتياجاته.

ب- **تعدد الاستعمال**: فالمورد الإنتاجي الواحد يصلح لأكثر من مجال إنتاجي واحد، فالأرض مثلاً يمكن أن تستخدم للزراعة أو البناء أو صناعة الطوب، كما أن الأرض المخصصة للزراعة يمكن أن تزرع بالحبوب أو المحاصيل البستانية وغيرها.

ولو كانت الموارد وحيدة الاستعمال لخفت وطأة المشكلة الاقتصادية، ولكن تعدد الاستعمالات يزيد حدة المشكلة الاقتصادية، ويفرض دراسة الاستعمالات المختلفة والمفضلة بينهما وفقاً للحاجات الإنسانية والأولويات الموضوعة لإشباعها[3].

❁ ❁ ❁

(١) مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، د. عبد العزيز فهمي هيكل، ص٢٥، قراءات في الاقتصاد الإسلامي، إعداد مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز ص٣٦٢ فما بعد.

(٢) النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، د. محمد عبد المنعم العفر: ٤٨/١.

(٣) نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام، د. محمد عبد المنعم عفر، ص٢٧.

المبحث الثاني

أقسام المشكلة الاقتصادية وطرق حلها

في النظامين الرأسمالي والاشتراكي

أولاً: أقسام المشكلة الاقتصادية: يمكن تقسيم المشكلة الاقتصادية كما يراها الغربيون إلى قسمين:

القسم الأول: تنظيم الإنتاج: ويهتم بتوزيع الموارد التوزيع الأمثل بما يتضمنه ذلك من دراسة أشكال وأحجام وتنظيمات الوحدات الإنتاجية، وبحث كيفية تخصيص الموارد بين مختلف المنتجات والوسائل الإنتاجية المختلفة، في فترة زمنية معينة، وبين الفترات الزمنية المختلفة[1].

القسم الثاني: تنظيم الاستهلاك: ويرتكز على توزيع الدخل، وكيفية هذا التوزيع بين عناصر الإنتاج المختلفة، وتوزيعه بين البدائل المختلفة في فترة زمنية معينة، وينطبق هذا على الفرد والمجتمع[2].

ثانياً- طرق علاج المشكلة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي والاشتراكي:

آ - في الفكر الرأسمالي:

يرى علماء الفكر الاقتصادي الرأسمالي أن جهاز السوق الحر قادر على تحقيق الطريقة المثلى لمواجهة المشكلة، بمعنى أن القوة الحرة للعرض والطلب قادرة على تحديد الأسعار المثلى للسلع والخدمات، ومن ثم تحقيق التوزيع الأمثل للخامات والمنتجات الوسطية، وعناصر الإنتاج بين مختلف النشاطات التي يزاولها المجتمع، وبالتالي يتحقق التوزيع الأمثل للمنتجات النهائية بين المستهلكين لها.

---

(١) مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي، د. سعاد صالح ص١٤٣.

(٢) نحو النظرية الاقتصادية، د. محمد عبد المنعم عفر، ص٢٨، أسس علم الاقتصاد، د. نعمة الله نجيب إبراهيم ص١١.

وبهذا التوزيع يتحقق التوافق بين مصالح المنتجين ومصالح المستهلكين، ويكون هذا التوافق عاملاً هاماً من العوامل المختلفة التي تحقق النمو الاقتصادي.

وبذلك يستطيع النشاط الإنتاجي مواكبة التطور الحضاري وتحقيق الإشباع الأمثل للحاجات المختلفة التي تترتب على هذا التطور[1].

ب- في الفكر الاشتراكي:

يرى علماء هذا المذهب أن المشكلة الاقتصادية ليست مشكلة توزيع الموارد على الحاجات، وإنما هي مشكلة التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقة التوزيع.

وأن حلَّ هذه المشكلة يتطلب الوفاق بين شكل الإنتاج وعلاقة التوزيع السائدة، كما يعتقدون أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مقترنة بجهاز السوق الحر لا بد أن تؤدي إلى ممارسات احتكارية يترتب عليها تناقض بين مصالح المنتجين ومصالح المستهلكين، وتفاوت في توزيع الدخول، وتقلبات دورية تدفع إلى البطالة حيناً وإلى التضخم حيناً آخر، وبذلك يصل النشاط الاقتصادي إلى مرحلة الركود وعدم القدرة على متابعة النمو بالمعدلات التي تحققت عندما كان الاقتصاد الرأسمالي في شبابه وفتوته، الأمر الذي يحفزه إلى معالجة شيخوخته بمحاولة توظيف جميع مؤسساته المدنية والعسكرية في قهر الشعوب الضعيفة وخلق المنازعات بينها حتى يتسنى له السيطرة عليها وامتصاص خيراتها وسلبها القدرة على النمو الذي هي في أشد الحاجة إليه لتحقيق المستوى اللائق لمعيشتها[2].

❁ ❁ ❁

(١) مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، د. عبد العزيز فهمي هيكل ص٤٢.

(٢) نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام، د. عبد المنعم عفر ص٣٣، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، د. عبد العزيز فهمي هيكل ص٤٢-٤٣، موسوعة الاقتصاد الإسلامي د. محمد عبد المنعم الجمال، ص٣٤-٣٥، مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي، د. سعاد صالح، ص١٤٤-١٤٥.

المبحث الثالث

علاج المشكلة الاقتصادية في الإسلام

إنّ المشكلة الاقتصادية في نظر الإسلام لا تنبع من قلة الموارد الطبيعية، وإنما تتجسد هذه المشكلة في ظلم الإنسان بسوء توزيع الثروة، إلى جانب كفرانه بالنعمة بإهماله استثمار الطبيعة موقفه السلبي منها، أو عدم استغلال جميع المصادر التي تفضل الله بها عليه استغلالاً تاماً[1].

وتفصيل ذلك بما يلي:

١- الدعوة إلى العمل المنتج، وإلى طلب العلم، وإلى البحث لفهم أسرار الكون والكشف عن الموارد والخيرات التي تملأ الطبيعة التي سخرها الله سبحانه لخير البشر.

٢- إن الموارد في صورتها الأولية في الطبيعة لا يمكن أن تحقق الاستهلاك المباشر للإنسان ولذلك تحتاج إلى استخراج وتحويل ونقل من مكان لآخر، وهذا يتطلب إلى جانب العلم عملاً وجهداً، قال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾[2] وهذه قاعدة عامة للسلوك البشري يخضع لها الإنسان في مجال النشاط الاقتصادي كما يخضع لها في أيٍّ منحى آخر من مناحي الحياة، قال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[3].

---

(١) موسوعة الاقتصاد الإسلامي، د. محمد عبد المنعم الجمال ص٢٣٩، النظام الاقتصادي الإسلامي، د. سعاد صالح ص١٤٥، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، عبد العزيز فهمي هيكل، ص٤٣.

(٢) الزلزلة، آية: ٧-٨.

(٣) التوبة، آية: ١٠٦.

٣- إن ندرة الموارد ليست في الوقع إلا ندرة ظاهرية أوجدها الإنسان بإهماله استثمار الطبيعة، إذ بدد الموارد المتاحة له في أعمال القتل والتخريب والتدمير، وكذلك ظلمه لأخيه الإنسان إذ يحاول الأقوياء ذوو السلطان والنفوذ احتكار الموارد لإشباع حاجاتهم الخاصة، ولا يتركون للضعفاء إلا القليل منها[١].

٤- إن طبيعة المشكلة الاقتصادية في الإسلام تتحدد من خلال المفهوم الإسلامي للحاجات البشرية ولوسائل إشباع هذه الحاجات، والحاجات تنقسم إلى حاجات ضرورية وحاجات غير ضرورية، فأما بالنسبة للحاجات الضرورية فإننا لا نجد في المفهوم الإسلامي قيداً عليها قال تعالى: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾[٢] فليس هناك قيدٌ من حيث النوع أما من حيث الكم فهنالك تحديدات أو توجيهات.

وقال تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾[٣].

ونصل أخيراً إلى أن الحاجات الضرورية في المجتمع المسلم تتحدد بعوامل واعتبارات منها:

الإطار الذي يعيش المجتمع في ظله، ومحددات هذا الإطار من قيم أساسية حاكمة ومن تقاليد وأعراف ودوافع ورغبات وغرائز وكلها موجهة ومضبوطة بالفطرة السليمة أو بالتوجيهات الإسلامية المنظمة[٤].

❁ ❁ ❁

(١) الاقتصاد في ضوء الإسلام، عدنان سعيد حسنين، ص٢٧-٢٨، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، د. عبد العزيز هيكل ص٦٧.

(٢) البقرة، آية: ١٧٢.

(٣) الأعراف، آية: ٣١.

(٤) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الجزء الخامس، المجلد الشرعي الثالث ص٢٣٩.